

بلغه السالك لأقرب المسالك

كعودها له بعد بيعه لعدم التهمة ويفهم من تعليل عود اليمين بالتهمة أن عودها له بإرث لا يوجب عود الطهار قوله لم يسقط ولا يقربها حتى يكفر أى فلو بقى متباعدا عنها لم يعقد عليها أو عقد عليها وطلقها من غير مس فلا يطالب بشيء بخلاف ما إذا وطئها بعد الطهار فإن الكفارة تتحتم عليه ولو طلقها بعد ذلك ثلاثا كما يأتى قوله فلا يجد الطهار محلا ظاهره عدم لزوم الطهار ولو نسقه عقب الطلاق وأورد عليه ما إذا قال لغير مدخول بها أو المدخول بها على وجه الخلع أنت طالق أنت طالق أنت طالق نسقا فإن المشهور لزوم الثلاث مع أنها بانت بأول وقوع الطلاق عليها وأجاب أبو محمد بأن الطلاق لما كان جنسا واحدا عد كوقوعه في كلمة واحدة ولا كذلك الطهار والطلاق قوله أو صاحب الطهار الطلاق ظاهره ولو عطف بعضها على بعض بما يفيد الترتيب كثم لأن التعليق أبطل مزية الترتيب قاله في الحاشية وقال بن هذا غير صحيح وفى أبى الحسن لو قال إن تزوجتها فهي طالق ثلاثا ثم هى على كظهر أمى أو قال لزوجه إن دخلت الدار فأنت طالق ثلاثا ثم أنت على كظهر أمى لم يلزمه طهار لأنه حينئذ وقع على غير زوجة لما وقع مرتبا على الطلاق وقال ابن عرفة قال ابن محرز إنما لزمه معا في الواو لأن الواو لا ترتب ولو